



## قرار وزاري رقم ١٢٢ لعام ٢٠٠٨

إن اللجنة المشكلة بموجب قرار وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم /2354/ ق تاریخ ١١/١٠/٢٠٠٦ المكلفة بدراسة وتصنيف واقتراح الشروط الفنية والصحية للصناعات الخاضعة لأحكام المرسوم التنظيمي رقم /2680/ لعام ١٩٧٧ .  
وبناء على الدعوة لحضور الاجتماع الخاضعة للأحكام المرسوم التنظيمي رقم /٢٧٦/٦٤/٢٠٠٨/د تاریخ ٢٦/٥/٢٠٠٨ فقد عقدت اللجنة اجتماعها في الساعة العاشرة بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠٧ في مديرية الدراسات والشؤون القانونية في وزارة الإدارة المحلية لإعادة النظر بالقرار رقم ١٢٢/ن تاریخ ٥/٦/٢٠٠٨  
الناظم لمحطات تموين السيارات والآليات بالمحروقات.

وبعد الدراسة والتداول وتبادل الرأي اقترحت اللجنة ما يلي:

١- تعديل البند /ج/ من الفقرة (أولاً ) من المادة (الثالثة ) من القرار رقم ١٢٢/ن تاریخ ٣٠/٩/٢٠٠٧ المتضمن شروط محطات تموين السيارات والآليات بالمحروقات بحيث تصبح كما يلي:  
( في المناطق السكنية التي يحدد فيها نظام ضابطة البناء ترك وجائب من جميع الجهات شريطة أن لا يقل عن الطريق المراد إقامة المحطة عليه مع الرصيفين عن ٢٠م عشرين متراً ويحق لمجالس البلديات الاستثناء من شرط عرض الطريق حسب حاجة البلدة).

٢- تعديل البند /ل/ من الفقرة ( ثانية) من المادة (الثالثة) من القرار رقم ١٢٢/ن تاریخ ٣٠/٩/٢٠٠٧ بحيث تصبح كما يلي:  
( يجب أن تبعد محاور مداخل ومخارج المحطة عن محاور مداخل ومخارج أقرب محطة أخرى مسافة /3/ كم على الأقل إذا كانت على جانب واحد من الطريق ومسافة /2/ كم إذا كانت على جانبيين مختلفين ويستثنى من ذلك الترخيص لمحطات الوقود ضمن مسافة /١٥/ كم عن مراكز مدن المحافظات بحيث تبعد المحطة عن الأخرى مسافة /٥٠٠/م بالاتجاه الواحد و ٣٠٠ م بالاتجاه المقابل على الطريق العامة).